



"حرب الإبادة"

خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقة بسوريا



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص
يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان
المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية
لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد
السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها
من أعضائها ومن التبرعات العامة.

← صورة الغلاف: أصبح من غير الممكن التعرف على معالم مدينة الرقة في
شمال سوريا بالنسبة لأولئك الذين يحاولون العودة إليها بعد المعركة التي استمرت
شهوراً بين القوات المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وقوات الجماعة الإرهابية
المعروفة باسم تنظيم "الدولة الإسلامية" من أجل السيطرة على المدينة. ولم تعد في
المدينة مياه جارية ولا كهرباء، بينما تحولت البيوت والمتاجر والميادين العامة إلى
مجرد حطام وأنقاض.
©Amnesty International

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2018

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب
رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر
استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراف في المادة
أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة
تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2018

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Peter Benenson House, 1 Easton Street

London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 24/8367/2018

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org



منظمة العفو
الدولية

"حرب الإبادة"

خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقة بسوريا

منظمة العفو الدولية

ملخص

"لا أفهم لماذا قصفونا... ألم تكن طائرات المراقبة ترى أننا عائلات من المدنيين؟"

رشا بدران، إحدى الناجيات من الضربات الجوية

أدت العملية العسكرية التي شنتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على مدى أربعة أشهر، من أجل إخراج الجماعة المسلحة التي تُطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية" من مدينة الرقة السورية، التي اتخذها التنظيم عاصمةً له، إلى قتل مئات المدنيين وإصابة كثيرين آخرين فضلاً عن تدمير معظم المدينة، وفي غمار هذه العملية، التي استمرت من يونيو/حزيران إلى أكتوبر/تشرين الأول 2017، تحولت البيوت والمباني الخاصة والعامّة والبنى التحتية إلى أنقاض، أو أُصيبت بأضرار جسيمة لم يعد يجدي معها أي إصلاح.

وقد حوّر سكان الرقة ما بين، اشتداد القتال في شوارع المدينة بين مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" ومقاتلي "قوات سوريا الديمقراطية" التي يقودها الأكراد، وتعرض المدينة للضربات الجوية وعمليات القصف المدفعي التي شنتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة. وقد زرع تنظيم "الدولة الإسلامية" ألغاماً على طرق الهروب، وكان قنّاصوه يطلقون النار على مَنْ يحاولون الفرار، ولم يكن أمام المدنيين سوى أن يفرّوا من مكان إلى آخر داخل المدينة، في محاولات مستميتة للبحث عن ملجأ أو عن طريق للهروب. وقد قُتل بعضهم داخل بيوتهم، وقُتل البعض الآخر في الأماكن نفسها التي اتخذوها ملجأً، بينما قُتل آخرون وهم يحاولون الفرار.

وكان وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس قد وعد، قبل وقت قصير من بدء الحملة العسكرية، بشن "حرب إبادة" ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، وهو ما كان بدايةً للتصعيد في كثافة الحملة العسكرية لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد التنظيم. ولكن كان أثر هذه الحملة على المدنيين مدمراً.

وقد سافر باحثو منظمة العفو الدولية إلى مدينة الرقة في فبراير/شباط 2018، وأمضوا هناك أسبوعين، زاروا خلالها 42 موقعاً تعرضت لضربات، وأجروا مقابلات مع 112 من الشهود والناجين. وحلّت المنظمة صوراً ملتقطة بالأقمار الاصطناعية، كما راجعت مواد أخرى متاحة للاطلاع العام، ويوثق التقرير الحالي محنة أربع عائلات، ترمز حالاتها لأنماط أوسع.

وتقدّم هذه الحالات أدلة جليّة على أن عدداً من الهجمات التي شنتها التحالف وأسفرت عن قتل وإصابة مدنيين تُعد انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وبالرغم من أن تنظيم "الدولة الإسلامية" قد فاقم من التحديات الكامنة في قتال المدن، بالانتشار وسط المدنيين واستخدامهم كدروع بشرية، فإن هذه الأساليب كانت معروفة جيداً قبل حملة الرقة. ولم تولي قوات التحالف الاعتبار الكافي لوجود المدنيين في المدينة، كما تقاعست عن اتخاذ الاحتياطات اللازمة للحد من الأضرار للمدنيين والأعيان المدنية.

ومن تلك العائلات الأربع عائلة **الأسود**، والتي كان أفرادها من التجار الذين كدحوا طوال حياتهم حتى يتمكنوا من بناء بيت للعائلة في الرقة. وقد ظلّ بعض أفراد العائلة في المدينة عند بدء العملية العسكرية، لحماية ممتلكاتهم، واتخذوا الطابق السفلي من البيت ملجأً لهم. إلا إن قوات التحالف شنت ضربة جوية، يوم 28 يونيو/حزيران 2017، أسفرت عن تدمير البيت ومقتل ثمانية مدنيين، معظمهم أطفال. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، روى مجد

"حرب الإبادة"

خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقة بسوريا

عثمان الأسود، وهو الناجي الوحيد من العائلة، ما حدث آنذاك قائلاً: "كنتُ أجلس على صفيحة نبط فارغة أمام باب الطابق السفلي أتحدث مع أبو محمود، الذي كان يجلس بجواري. كانت زوجته وأطفاله [الخمسة] في الطابق السفلي مع أخي جمال... وفجأة، جاءت الضربة".

أما عمّار، أصغر أشقاء مجد والذي سبق أن فرّ من المدينة، فقد لقي مصرعه عندما داس على لغم، زرعه تنظيم "الدولة الإسلامية"، بينما كان عائداً إلى المدينة بعد أيام من الضربة، لكي يحاول انتشار جثث أقرابه.

وفقدت عائلة **حشيش** 18 من أفرادها، حيث قُتل تسعة في ضربة جوية شنتها التحالف، وقُتل سبعة بينما كانوا يحاولون الهرب عبر طريق كان تنظيم "الدولة الإسلامية" قد زرعه بالألغام، وقُتل اثنان آخران إثر إصابتهما بقذيفة هاون، على ما يبدو، قد أطلقتها "قوات سوريا الديمقراطية".

وقالت منيرة حشيش لمنظمة العفو الدولية: "من بقي في المدينة مات، ومن حاول الفرار، مات أيضاً. ولم يكن بوسعنا أن ندفع أموالاً للمهربين، كُنّا محاصرين". وقد نجت هي وعدد من أطفالها من الضربات الجوية والألغام، وتمكنوا في نهاية المطاف من الهرب، وذلك "عن طريق المشي على دماء أولئك الذين انفجرت فيهم الألغام وهم يحاولون الهرب قبلنا"، على حد قولها.

وكان المهربون، وهم في أحيان كثيرة من أعضاء تنظيم "الدولة الإسلامية" نفسه، يعرفون كيفية تفادي قناصي التنظيم والألغام التي زرعتها. وكانوا يتفاوضون عدة مئات من الدولارات عن كل شخص مقابل إرشاد المدنيين للخروج من الرقعة. وتزايد المبلغ مع تطور العملية العسكرية وتسارع الجهود من جانب تنظيم "الدولة الإسلامية" لمنع المدنيين من مغادرة المدينة. ونظراً لعجز منيرة حشيش وأسرتها عن تحمل المبالغ الباهظة التي يطلبها المهربون، فقد حاولوا مغادرة المدينة بجهودهم الخاصة، بالرغم من المخاطر. وقد روت لمنظمة العفو الدولية ما حدث آنذاك قائلةً:

كنا قد حاولنا أن نهرب من المدينة، ولكننا لم نستطع تدير الأمر. وبعد حوالي خمسة أيام من العيد [30 يونيو/حزيران-1 يوليو/تموز]، حاولنا الهرب عبر النهر ولكن [أفراد] "داعش" [تسمية مختصرة لتنظيم "الدولة الإسلامية"] أمسكوا بنا، وضربوا الرجال ضرباً شديداً، واحتجزوني مع نساء أخريات في أحد البيوت لمدة يوم، ثم سمحوا لنا بالانصراف...

وفي منتصف يوليو/تموز، حاولت منيرة وعائلتها الهرب مرة أخرى، بعد مقتل زوجها وشقيقه إثر إصابتهما بقذيفة هاون. وقد سلكوا طريقاً دون أن يعرفوا أنه ملغّم. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، حكى مجد، وهو أحد الأطفال الذين أصيبوا في الانفجار ويبلغ من العمر 12 عاماً، ما حدث قائلاً:

كُنّا نمشي بهدوء، ونحاول ألا نصدر صوتاً حتى لا يسمعوننا أفراد "داعش" إذا كانوا مختبئين بالقرب منّا... وعندما وصلنا إلى نقطة قريبة جداً من الطريق الرئيسي، وجدنا أن هناك كومة صغيرة من التراب تعترض الشارع الذي كنا نسير فيه، وكان يتعيّن علينا أن نسير فوقها لكي نعبر، وما إن خطونا فوقها حتى وقع الانفجار.

وقد قُتل سبعة أشخاص من جراء الانفجار، بينما أصيب الباقون. وكان معظم القتلى والمصابين من النساء والأطفال. أما الناجون، فلم يكن أمامهم خيار سوى العودة إلى بيتهم. وبعد أيام قليلة، شنت قوات التحالف ضربة جوية دمّرت بيتهم، وقتلت تسعة من أفراد العائلة، معظمهم نساء وأطفال.

ولعل حالة عائلة **بدران** هي أوضح مثال على المحنة التي تحملها المدنيون في الرقعة خلال الحملة العسكرية. فقد قُتل 39 من أفراد العائلة، و10 من الجيران، في أربع ضربات جوية منفصلة شنتها التحالف، بينما كان أفراد العائلة ينتقلون من مكان إلى آخر داخل المدينة، في محاولة مستميتة للابتعاد عن خطوط القتال التي تتغير بسرعة، فلقوا مصرعهم أو أصيبوا في الأماكن نفسها التي اتخذوها ملجأً. وقالت رشا بدران، وهي إحدى الناجيات، لمنظمة العفو الدولية:

"حرب الإبادة"

خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقعة بسوريا

كثماً نظن أن القوات التي جاءت لإخراج "داعش" تعرف مهامها جيداً، وأنها سوف تستهدف "داعش" وتترك المدنيين لحالهم. ولكن هذه كانت سداجة منّا. وعندما أدركنا في النهاية أن الوضع أصبح خطيراً في كل مكان، كان الوقت قد فات، فقد صرنا محاصرين.

وبينما كان أفراد عائلة بدران ينتقلون من حي إلى حي هرباً من القتال وعمليات القصف والضربات الجوية، كانوا يقعون في مرمى النيران، سواء من طائرات التحالف أو من قنّاصة تنظيم "الدولة الإسلامية"، والذين كانوا يسعون إلى إبقاء المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم لاستخدامهم كدروع بشرية.

وكان من المستحيل تقريباً بالنسبة لعائلة كبيرة كذلك أن تنتقل دون أن يُكتشف أمرها، خاصة وأن من بينها أفراد أُصيبوا في ضربة سابقة، وكان يتعين حملهم. وفي 18 يوليو/تموز 2017، وبينما كانت العائلة تحاول باستماتة الهرب من أحد الأحياء التي تتعرض لهجوم، لقي تسعة رجال من العائلة مصرعهم خلال ضربتين منفصلتين شنتهما قوات التحالف. وكان هؤلاء التسعة قد نجحوا في نقل النساء والأطفال إلى موقع آخر، وكانوا في طريقهم للحاق بهن.

وبعد شهر، حاول من تبقوا من أفراد العائلة الهرب مرة أخرى، ولكنهم تعرضوا لإطلاق النار عليهم من مسلحي تنظيم "الدولة الإسلامية"، الذين قتلوا الطبيب الذي كان يتولى تقديم الرعاية الطبية للمصابين من أفراد العائلة. ولم يكن أمام باقي المجموعة أي خيار سوى العودة إلى المكان الذي كانوا يحاولون الهروب منه. وبعد يومين، وتحديداً في 20 أغسطس/آب 2017، قصفت قوات التحالف بشكل متزامن منزلين متجاورين كان أفراد العائلة يقيمون فيهما. وأسفرت هذه الضربات الجوية عن مقتل 30 من أفراد عائلة بدران، ومعظمهم من النساء والأطفال. وكان من بين القتلى ابنة رشا بدران الرضعية، وتُدعى "توليب" وكانت تبلغ من العمر عاماً واحداً. وقد روت رشا بدران لمنظمة العفو الدولية ما حدث آنذاك، قائلةً:

... الجميع تقريباً قُتلوا. لم ينج أحد غيري أنا وزوجي وشقيقه وابن عمه. وقعت الضربة في حوالي الساعة السابعة مساءً. أُغمي عليّ، وعندما أفتُ سمعتُ ابن عم زوجي، محمد، وهو يصيح طالباً للنجدة. لم أكن أستطيع الحركة أو الكلام. وبعد ذلك، عنر زوجي وشقيقه عليّ. كان زوجي هو الأشد إصابة [من بين الناجين]، فقد أُصيب بجرح في رأسه وكان الدم يتدفق من أذنيه. كان الظلام دامساً، ولم نكن نستطيع أن نرى شيئاً. أخذنا نصيح طلباً للنجدة، ولكن لم يرد علينا أحد، ولم يتحرك أحد. كان هناك صمت كامل، باستثناء الطائرات التي تحوم فوقنا. اختبأنا وسط الأنقاض حتى الصباح، لأن الطائرات كانت تحلق فوقنا. وفي الصباح، وجدنا جثة توليب، ابنتنا الصغيرة ماتت. دفناها في مكان قريب بجوار شجرة.

وظل الأربعة الناجون من عائلة بدران ينتقلون من مكان إلى آخر، في محاولة للتوصل إلى سبيل للخروج من المدينة. وبعد شهر، وبينما كان الأربعة يحاولون الهرب مرة أخرى من منطقة يسيطر عليها تنظيم "الدولة الإسلامية"، أسفرت ضربة لقوات التحالف عن مصرع شقيق زوج رشا بدران وابن عمه. وبعد أسبوعين، تخللتها عدة محاولات فاشلة للهرب، تمكّنت رشا وزوجها أخيراً من مغادرة المدينة. وكان الاثنان هما الوحيدين من أفراد العائلة اللذين خرجا أحياءً.

وفي الساعات الأولى من يوم 12 أكتوبر/تشرين الأول 2017، أسفرت سلسلة من الضربات الجوية لقوات التحالف عن تدمير معظم المباني في حارة البدو، وهي آخر حي كان تحت سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية"، وبذلك وصلت معركة الرقة إلى نهايتها. وكان من بين الذين لقوا مصرعهم في القصف مجد الفياض و15 من أفراد العائلة والجيران. وكانت الضربات الجوية لقوات التحالف قد دمرت منزله ومنزل شقيق زوجته في شارع ضيق. وكان مجد الفياض، وهو في الثمانينيات من عمره ويُعرف باسم "أبو سيف"، قد رفض مغادرة منزله، الذي عاش فيه طوال 50 عاماً، عندما بدأت الحملة العسكرية على الرقة. وعندما ضربت عمليات القصف الجوي لقوات التحالف الحي الذي يقع فيه المنزل، ليلة 11-12 أكتوبر/تشرين الأول 2017، سعى الجيران الذين استبد بهم الرعب إلى الاحتماء في منزل عائلة الفياض. وكان من بينهم علي حبيب، الذي روى لمنظمة العفو الدولية ما حدث قائلاً:

كنتُ أجلس على كرسي أحمل ابني الصغير، وكانت النسوة يجلسن على الأرض يتسامرن معاً... شعرتُ أن سقف البيت قد انهار فوقي. لم أكن أستطيع أن أتحرك، ولم أجد ابني الصغير بجانبني... ناديتُ على

"حرب الإبادة"

خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقة بسوريا

زوجتي وأمي وابنتي، ولكن لم يرد أحد منهن... أدركتُ أن جميعهن قد ماتوا. وبعد ذلك، سمعتُ ابني محمد يستغيث، فمحنني ذلك العزيمة لكي أنتشل نفسي من الانقراض وأذهب إليه. كان الانفجار قد ألقاه لمسافة 10 أمتار تقريباً. وقد أصبنا نحن الاثنين.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، اتفقت "قوات سوريا الديمقراطية" وقوات التحالف على وقف لإطلاق النار مع تنظيم "الدولة الإسلامية"، وبموجب الاتفاق سُمح لمقاتلي التنظيم بالخروج من المدينة عبر ممر آمن. وفي إطار هذا الاتفاق، أعدت "قوات سوريا الديمقراطية" قافلة من الحافلات أقلت مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" وعائلاتهم إلى خارج المدينة، حيث نقلتهم إلى مناطق شرق الرقة كانت لا تزال تحت سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية".

ولم يوضّح التحالف حتى الآن لماذا استمر في شنّ ضربات جوية أسفرت عن مقتل هذا العدد الكبير من المدنيين، بينما كان يجري التفاوض بشأن اتفاق يمنح مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" حصانة من المساءلة وممراً آمناً للخروج من المدينة. وكان كثير من الناجين من ضربات التحالف، ممن التقت بهم منظمة العفو الدولية، يتساءلون عن السبب الذي دفع قوات التحالف إلى تدمير مدينة بأكملها وقتل هذا العدد الكبير من المدنيين من خلال عمليات قصف، يُفترض أنها كانت تستهدف مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية"، لكي ينتهي الأمر بالسماح لهؤلاء المقاتلين بالخروج من المدينة بسلام دون أن يلحق بهم أذى.

أما "أنماط الحياة"، أو عادات السلوك اليومية، التي اعتمدها المدنيون وهم يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة، وسط نزاع شديد في المدينة، فلم تكن مقصورة على الرقة، ولطالما برزت أيضاً في نزاعات أخرى في بلدان أخرى. فقد كان المدنيون يتجمعون في البيوت والملاجئ، ساعين إلى الإحساس بالأمان في تجمّع أعدادهم، ويتنقلون من مكان إلى آخر بحثاً عن ملجأ، ويخرجون فجأة من المباني بعد فترات اختفوا فيها طويلاً عن الأنظار، ويتحركون بالقرب من خطوط القتال لكي يبحثوا عن الطعام أو المياه. وكان على السكان أن يتخذوا قرارات مصيرية بشأن الأماكن التي يمكن أن ينتقلوا إليها بحثاً عن الأمان، وذلك بعدما حُجبت عنهم المعلومات تماماً، حيث لم يخبرهم أحد بالأنماط المتطورة للقتال، ففي غياب الاتصال الهاتفي والإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال، أصبحوا لا يعرفون شيئاً عما يحدث حولهم. ويجب على التحالف أن يضع في الاعتبار كلاً من هذه العوامل التي تؤثر على سلوك المدنيين.

وفي جميع الحالات المفصّلة في التقرير الحالي، شنت قوات التحالف ضربات جوية على بنايات مكتظة بالمدنيين، باستخدام ذخائر ذات تأثير واسع النطاق، وكان من الممكن توقع أنها ستؤدي إلى تدمير تلك البنائات. وفي جميع الحالات الأربع، كان المدنيون الذين قُتلوا وأصيبوا في الهجمات، وبينهم نساء وأطفال، يقيمون في تلك البنائات لفترات طويلة قبل الضربات. ولو كانت قوات التحالف قد أجرت مراقبة دقيقة لهذه المواقع قبل الضربات، لأصبحت على علم بوجود المدنيين فيها، ولم تتوصل منظمة العفو الدولية إلى أية معلومات تشير إلى وجود مقاتلين من تنظيم "الدولة الإسلامية" في تلك المباني عند تعرضها للضربات، كما إن الناجين من هذه الضربات والشهود عليها أفادوا بأنهم لم يكونوا على علم بوجود مقاتلين لتنظيم "الدولة الإسلامية" بالقرب من المباني وقت وقوع الضربات. وحتى لو كان مقاتلو تنظيم "الدولة الإسلامية" موجودين هناك، فإن هذا لا يبرر استهداف مساكن المدنيين هذه بذخائر يُتوقع أن تسبب ذلك الدمار الواسع النطاق.

وما زال التحالف يرفض حتى الآن الإقرار بمدى الضرر الذي ألحقته الحملة العسكرية بالمدنيين. ففي سبتمبر/أيلول 2017، بينما كان النزاع في ذروته، كتب قائد قوات التحالف آنذاك، الجنرال ستيفن تاونسند، قائلاً إنه "... لم يحدث مطلقاً أن كانت هناك حملة جوية أكثر دقة [من الحملة الحالية] في تاريخ النزاع المسلح". إلا إن هذه الحملة الجوية الدقيقة أدت إلى قتل مئات المدنيين. وفي الوقت نفسه، فإن أنشطة مشاة البحرية الأمريكية ("المارينز")، كما وصفها الرائد جون واين تروكسيل (كبير المستشارين لدى رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية)، توحى بأن العملية العسكرية للتحالف كانت أبعد ما تكون عن الدقة، حيث قال: "خلال خمسة أشهر، أطلقت [كتيبة من مشاة البحرية الأمريكية] 30 ألف قذيفة مدفعية على أهداف لتنظيم "الدولة الإسلامية"... وأطلقت خلال خمسة أشهر عدداً من القذائف في الرقة بسوريا يفوق ما أطلقتها أية كتيبة مدفعية أخرى تابعة لمشاة البحرية، أو أية كتيبة بحرية أو برية، منذ حرب فيتنام".

"حرب الإبادة"

خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقة بسوريا

وبالنظر إلى أن هامش الخطأ في قذائف المدفعية التقليدية، التي تُطلق من مدافع طراز "هويتزر م 777"، يزيد عن 100 متر، فإن إطلاق هذا العدد الكبير من القذائف على مدينة حُوصر فيها المدنيون في كل حي من أحيائها كان يشكّل خطراً على المدنيين لا يمكن قبوله. إلا إنه بالرغم من الأدلة التي لا تقبل الجدل على وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، وبالرغم من حجم الدمار في مدينة الرقّة، فإن رواية التحالف عن الأحداث لم تتغير.

ويُذكر أن التحالف الدولي لهزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا قد شكّل في عام 2014، وسعى التحالف، الذي أطلق على عملياته العسكرية اسم "العزيمة الصلبة"، إلى تقديم نفسه باعتباره تحالفاً دولياً يحظى بدعم واسع النطاق من دول ومؤسسات في شتى أنحاء العالم. إلا إن العملية العسكرية التي نَقَّدها في مدينة الرقّة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" كانت في الأغلب الأعم عملية عسكرية أمريكية. فقد أطلقت القوات الأمريكية، التي كان يقودها جنرال أمريكي، جميع قذائف المدفعية التي وُجِّهت إلى الرقّة، كما نَقَّدت هذه القوات ما يزيد على 90 بالمئة من الضربات الجوية. وكانت القوات البريطانية والفرنسية هي القوات الوحيدة الأخرى، من بين قوات الدول الأعضاء في التحالف، التي سنَّت ضربات جوية على الرقّة. ووقَّرت "قوات سوريا الديمقراطية" القوات البرية اللازمة لدخول المدينة سيراً على الأقدام، كما تحمَّلت جانباً من المسؤولية عن تحديد الأهداف للضربات الجوية، وعمليات القصف المدفعي التي سنَّتها قوات التحالف. وليس من الواضح نسبة الضربات الجوية وعمليات القصف المدفعي التي نَقَّدها قوات التحالف استناداً إلى بيانات إحصائية حدَّدها "قوات سوريا الديمقراطية"، وليس من الواضح أيضاً إلى أي مدى كانت قوات التحالف تحقق من الأهداف التي حدَّدها "قوات سوريا الديمقراطية".

وبالرغم من مرور ثمانية أشهر على انتهاء العملية العسكرية، فما زال معظم سكان المدينة مشرَّدين، أما الذين عادوا إلى ديارهم فيعيشون في أوضاع مُزرية بين تلال من الأنقاض، تنبعث منها روائح الجثث التي تكدَّست تحت الحطام، كما يواجهون خطر الموت أو الإصابة من جراء الألغام والعبوات الناسفة العشوائية والذخائر التي لم تنفجر. وقد كان جميع سكان الرقّة تقريباً، ممن تحدَّث معهم منظمة العفو الدولية، يتساءلون لماذا يُجرح أولئك الذين أنفقوا أموالاً طائلة على حملة عسكرية باهظة التكاليف من أجل تدمير المدينة عن تقديم مساعدات الإغاثة في أعقابها للسكان الذين هم في أمسِّ الحاجة إليها، بما في ذلك المعدات الضخمة اللازمة لرفع الأنقاض وانتشال الجثث وتطهير الألغام والعبوات الناسفة العشوائية.

وتطالب منظمة العفو الدولية الدول الأعضاء في التحالف أن تقرّ علناً بمدى وفداحة إزهاق أرواح مدنيين وتدمير ممتلكات وسبل عيش من جراء الضربات الجوية لقوات التحالف في مدينة الرقّة. ويجب على التحالف أن ينشر المعلومات اللازمة للتحقق من المسؤولية عن وفاة مدنيين خلال العملية العسكرية، بما في ذلك تاريخ وتوقيت كل من الضربات التي نَقَّدها قوات التحالف، وموقعها على وجه الدقة، والأسلحة المستخدمة فيها، والأهداف المقصودة من ورائها. كما تطالب منظمة العفو الدولية التحالف أن يُفصح عن الإجراءات التي اتخذها للتحقق، مما إذا كانت المواقع التي استهدفها تمثل أهدافاً عسكرية حقاً، وللتحقق من وجود مدنيين بالقرب منها، وكذلك الاحتياطات التي اتُّخذت للحد من الأضرار. وينبغي على التحالف أن يجري مراجعة عاجلة للإجراءات التي يقيّم من خلالها الادعاءات بشأن الخسائر في صفوف المدنيين، ولاسيما الأسباب التي دعت إلى اعتبار كثير من الحالات "غير موثوقة"، ومن ثم لا تستدعي مزيداً من التحقيقات.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على التحالف أن يبادر على وجه السرعة بإنشاء آلية مستقلة ونزيهة تتولى إجراء تحقيقات فعّالة وعاجلة في الأبناء الموثوقة عن وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وأن يعلن عن نتائج هذه التحقيقات، وأن يُشكّل الآليات اللازمة لتقديم تعويضات كاملة على وجه السرعة للضحايا ولعائلات الضحايا، مع تخصيص الاعتمادات المالية الكافية لهذا الغرض. كما تهيب منظمة العفو الدولية بالتحالف أن ينشئ آلية تكفل استخلاص الدروس والتعلُّم منها، وتضمن أن تُنقذ الضربات في عمليات التحالف العسكرية الجارية حالياً في سوريا على نحو يتماشى بشكل كامل مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وكذلك أن يقدِّم الموارد اللازمة لتطهير الألغام والذخائر التي لم تنفجر. وفي حالة توفر أدلة يُعتد بها على مسؤولية أفراد من قوات التحالف عن ارتكاب جرائم حرب، يجب على التحالف أن يضمن محاكمتهم في محاكمات عادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

"حرب الإبادة"

خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقّة بسوريا

نتائج وتوصيات

يدّعي التحالف أن حملته الجوية الدقيقة كانت تتيح له قصف مواقع تنظيم "الدولة الإسلامية" خارج مدينة الرقة دون أن يتسبب ذلك إلا في أقلّ القليل من الإصابات بين المدنيين، إلا إن هذه الادعاءات لا تصمد أمام الفحص. واستناداً إلى المعلومات التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية من خلال تحقيقاتها الميدانية، وكذلك المواد الإخبارية العامة، فقد تبين أن الضربات الجوية وعمليات القصف المدفعي التي شنتها قوات التحالف أدّت إلى مقتل مئات المدنيين، وإلى إصابة كثيرين آخرين. وتبدو الضربات الجوية، التي يعرضها التقرير الحالي تفصيلاً، إما عشوائية أو غير متناسبة أو الاثنين معاً، ومن ثم فهي غير مشروعة، ويُحتمل أن تشكّل جرائم حرب. وتُعدّ الحالات الموثّقة هنا مجرد مثال على نمط أوسع، وهي تثير بواحث قلق شديد، وينبغي إجراء تحقيقات وافية ومستقلة بشأنها. ويجب الإقرار بالأخطاء، وتحليل الأسباب التي أدت إليها، وأخيراً استخلاص الدروس والتعلم منها.

ويُسلّم التقرير الحالي بأن الأساليب التي اتبعتها تنظيم "الدولة الإسلامية" قد خلقت مناخ عملياتٍ ينطوي على تحديات بالنسبة لقوات التحالف و"قوات سوريا الديمقراطية". إلا إن هذه التحديات لا تبرر التقاعس عن اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة للحد من الأضرار في صفوف المدنيين. فدول العالم تتحمل المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ويقع على عاتقها واجب التحقيق في هذه الانتهاكات، وتوفير الإنصاف للضحايا. كما إن هذه الدولة مُلزّمة، في حالة وجود أدلة على وقوع جرائم حرب، بمحاكمة المسؤولين عنها.

توصيات موجّهة إلى الدول الأعضاء في التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

تدعو منظمة العفو الدولية الدول الأعضاء في التحالف بقيادة الولايات المتحدة إلى اتخاذ الإجراءات التالية، باعتبار ذلك أمراً ملجأً:

- الالتزام الكامل بقواعد القانون الدولي الإنساني في تخطيط وتنفيذ الضربات الجوية وغيرها من الهجمات، بما في ذلك إلغاء الهجمات التي تنطوي على خطر أن تكون عشوائية أو غير متناسبة أو غير ذلك من المخاطر التي تجعلها غير مشروعة؛
- الكف عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثير على نطاق واسع، مثل قذائف المدفعية وقذائف الهاون، بالقرب من المناطق الأهلة بالمدنيين، وذلك تماشياً مع مبدأ حظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة؛
- افتراض وجود المدنيين في كل مبنى عند التعامل مع مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية"، وذلك بالنظر إلى احتمال لجوء تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى استخدام المدنيين كدروع بشرية، ومن ثم تعديل الأساليب الحربية لوضع وجود المدنيين في الاعتبار؛
- اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة للحد من الأضرار في صفوف المدنيين، بما في ذلك توجيه تحذيرات فعّالة سلفاً بوجود هجمات وشيكة للسكان المدنيين في المناطق المعنية، ويشمل ذلك، كلما أمكن، توجيه النصح للمدنيين بطرق الإجماع المحتملة؛
- ضمان التزام "قوات سوريا الديمقراطية" بقواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الكف عن استخدام قذائف الهاون بالقرب من المناطق المدنية، والكف عن نهب ممتلكات المدنيين؛
- ضمان وضع خطط دقيقة لإجلاء المدنيين وتقديم مساعدات إنسانية لهم، وتخصيص اعتمادات مالية كافية لها في وقت مبكر من تخطيط العمليات العسكرية، بما يكفل توفير ما يكفي من الطعام والمياه والمأوى والرعاية الطبية على وجه السرعة للمدنيين الذين يُشرّدون من ديارهم بسبب هذه العمليات العسكرية.

"حرب الإبادة"

خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقة بسوريا

إجراء تحقیقات والإعلان عن نتائجها

- الإقرار علناً بمدى وفداحة إزهاق أرواح مدنيين وتدمير ممتلكات وسبل عیش من جراء الضربات الجوية لقوات التحالف خلال العملية العسكرية لإخراج تنظيم "الدولة الإسلامية" من مدينة الرقة؛
- نشر المعلومات اللازمة للتحقق من ملابس و وفاة مدنيين خلال العملية العسكرية، وتحديد المسؤولية عن ذلك، وبالأخص:
 - تاريخ وتوقيت كل من الضربات التي نفذتها قوات التحالف، وموقعها على وجه الدقة، والأسلحة المستخدمة فيها، والهدف المقصود من ورائها
 - تحديد أي من قوات الدول الأعضاء في التحالف نفذت كل ضربة
 - الإجراءات التي اتخذت للتحقق من عدد الضحايا الموجودين بالقرب من الأماكن التي استهدفتها الضربات، وكذلك الاحتياطات التي اتخذت للحد من الأضرار للمدنيين والأعيان المدنية؛
- الإعلان عن نتائج أية تحقیقات أجريت حتى الآن لتحديد مدى الخسائر البشرية والمادية في صفوف المدنيين، أي عدد المدنيين الذين قُتلوا وأُصيبوا، وعدد الممتلكات المدنية ومرافق البنية الأساسية المدنية التي دُمرت أو أُصيبت بأضرار من جراء الضربات الجوية لقوات التحالف؛
- الإعلان عن المنهجية التي اتبعت في أي تحقيق أُجري بخصوص الضربات التي شنتها قوات التحالف، أو التي نُسبت لقوات التحالف، وأسفرت عن قتل وإصابة مدنيين، وبالأخص:
 - توضيح ما إذا كانت قد أُجريت أية زيارات لمواقع عقب تعرضها لضربات، وما إذا كانت قد أُجريت مقابلات مع الناجين أو الشهود أو أهالي الضحايا، وبيان الحالات التي أُجريت فيها هذه الزيارات والمقابلات، إن كانت قد تمت؛
- الإفصاح علناً عن نتائج جميع التحقیقات بشأن الخسائر في صفوف المدنيين أو ما لحق بالأعيان المدنية من دمار وأضرار بسبب الضربات التي شنتها قوات التحالف، بما في ذلك ما إذا كانت التحقیقات قد توصلت إلى أن أية هجمات تُعد انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وما إذا كانت هناك أية تعويضات قد قُدمت للضحايا، وما إذا كان المشتبه في مسؤوليتهم عن تلك الانتهاكات قد حُوسبوا؛
- المبادرة على وجه السرعة بإنشاء آلية مستقلة ونزيهة تتولى إجراء تحقیقات فعّالة وعاجلة في الأنباء الموثوقة عن وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، والإعلان عن نتائج هذه التحقیقات؛
- البدء على وجه السرعة في إجراء مراجعة عاجلة للإجراءات العسكرية المتبعة لتقييم الخسائر في صفوف المدنيين، وذلك بهدف تحديد المثالب الإجرائية وتصحيحها. ويجب الإعلان عن نتائج هذه المراجعة في وقت ملائم وبشكل يتسم بالشفافية.

المحاسبة والتعويض

- إنشاء الآلية اللازمة لتقديم التعويض الكامل على وجه السرعة لضحايا الانتهاكات وعائلاتهم، بما في ذلك التعويض المالي، ورد الحقوق إلى أصحابها، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمان عدم تكرار الانتهاكات. ويجب أن تتسم هذه الآلية بالشفافية، وأن يكون بمقدور المدنيين في سوريا الوصول إليها، وأن تضمن تقديم التعويضات على نحو يخلو من التمييز؛
- تخصيص وتوفير الموارد المالية الكافية، وضمان وضع جميع التدابير التشريعية والتنظيمية لتقديم التعويضات للضحايا؛
- ضمان محاكمة أي من أفراد قوات التحالف ممن تتوفر أدلة يُعتمد بها على مسؤوليتهم عن ارتكاب جرائم حرب، وذلك وفق إجراءات محاكمة عادلة، ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- إنشاء آلية تكفل استخلاص الدروس والتعلم منها، وتضمن أن تُنفذ الضربات في عمليات التحالف العسكرية الجارية حالياً في سوريا على نحو يتماشى بشكل كامل مع قواعد القانون الدولي الإنساني.

"حرب الإبادة"

خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقة بسوريا

المساعدات الإنسانية وتطهير الذخائر التي لم تنفجر

- ضمان توفير الأمن والمأوى والخدمات لمن سُردوا من ديارهم بسبب النزاع في الرقّة، وذلك لحين تمكنهم من العودة طواعية وبأمان إلى ديارهم وإعالة أنفسهم؛
- ضمان أن تكون تلك المساعدات على أعلى مستوى ممكن من الجودة، وأن تُقدم طبقاً للاحتياجات، وبشكل يخلو من التمييز، وضمن عدم منع النازحين بشكل تعسفي من العودة إلى مدينة الرقّة؛
- ضمان توفّر الموارد والمعدات والخبرات اللازمة للانتهاء في أقصر وقت ممكن من تطهير الذخائر التي لم تنفجر والعبوات الناسفة العشوائية في مدينة الرقّة. وفي الوقت نفسه، توفير الدعم لتقديم برامج للتوعية، لتعريف السكان بمخاطر الذخائر التي لم تنفجر والعبوات الناسفة العشوائية؛
- تقديم التمويل اللازم للمساعدات الإنسانية من أجل تمكين المدنيين من العودة إلى الرقّة، وإنشاء آلية بالتشاور مع تجمعات العائدين، لضمان تصميم البرامج بما يتلاءم مع المتطلبات على الأرض، وكذلك لضمان تقديم المساعدات على نحو يخلو من التمييز؛
- يجب على المانحين الحاليين البدء فوراً في مراجعة برامج المساعدة الخاصة بهم في الرقّة، للتأكد من أنها تلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للسكان العائدين. ويجب أن تتم هذه المراجعة بالتشاور مع قطاع عريض من المستفيدين في المجتمع، وأن تُضمن مشاركة النساء؛
- ضمان توفر خطط لتمويل المساعدات الإنسانية وعمليات تطهير الذخائر التي لم تنفجر في الرقّة، وذلك لتقديم الدعم اللازم على المدى الطويل.

توصيات موجّهة إلى "قوات سوريا الديمقراطية"

تدعو منظمة العفو الدولية "قوات سوريا الديمقراطية" إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

إجراء تحقيقات والإعلان عن نتائجها

- الإعلان عن المعلومات اللازمة للتحقق من ملاسبات مقتل مدنيين خلال العملية العسكرية، وتحديد المسؤولية عن ذلك، وبالأخص الإفصاح عن تفاصيل كاملة بخصوص جميع بيانات الإحداثيات التي قُدمت لقوات التحالف لتنفيذ الضربات الجوية وعمليات القصف المدفعي، بما في ذلك المواقع المستهدفة لهذه الضربات؛
- ضمان إتاحة الفرصة أمام سكان الرقّة لتسجيل شكاوى لدى سلطات "قوات سوريا الديمقراطية" ضد أفراد من هذه القوات بخصوص أي سلوك خلال العملية العسكرية في الرقّة أو ما بعدها، وذلك دون خوف من التعرض لأعمال انتقامية؛
- ضمان إجراء تحقيقات وافية ومستقلة بخصوص جميع الادعاءات والشكاوى التي تُقدّم ضد أفراد من "قوات سوريا الديمقراطية"، واستبعاد جميع الذين ارتكبوا، أو أمروا بارتكاب، انتهاكات للقانون الدولي الإنساني من صفوف القوات، وضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

"حرب الإبادة"

خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقّة بسوريا

توصيات موجّهة إلى "مجلس الرقّة المدني"

تدعو منظمة العفو الدولية "مجلس الرقّة المدني" إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

المحاسبة والتعويض

- إنشاء مكاتب داخل مدينة الرقّة وحولها بما يتيح للسكان تسجيل الخسائر والأضرار التي لحقت بهم، وكذلك أية شكاوى بخصوص حوادث وقعت أثناء الحملة العسكرية أو بعدها. ويجب أن يتوفر لهذه المكاتب ما يكفي من العاملين، وأن يكون من السهل الوصول لها بالنسبة للسكان ولمن لا يزالون نازحين؛
- التنسيق مع الدول الأعضاء في التحالف لضمان توفّر إشراف ملائم على تخصيص التعويضات والمساعدات للمدنيين، وذلك لحماية سلامة هذه العملية.

"حرب الإبادة"

خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقّة بسوريا

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية
حركة عالمية لحقوق الإنسان.
عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن
الأمر يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic



@AmnestyAR



اتصل بنا

info@amnesty.org
mena@amnesty.org



+44 (0)20 7413 5500



"حرب الإبادة"

خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقة بسوريا

أدت العملية العسكرية التي شنتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على مدى أربعة أشهر، من أجل إخراج الجماعة المسلحة التي تُطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية"، إلى قتل مئات المدنيين، وإصابة كثيرين آخرين، فضلاً عن تدمير معظم أبنية المدينة. وقد حوَّص سكان الرقة مع انتشار القتال في شوارع المدينة بين مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" ومقاتلي "قوات سوريا الديمقراطية" التي يقودها الأكراد، فضلاً عن تعرض المدينة للضربات الجوية وعمليات القصف المدفعي التي شنتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة. وقد زرع تنظيم "الدولة الإسلامية" ألغاماً على طرق الهروب، وكان فتّاصوه يطلقون النار على مَنْ يحاولون الفرار، ومن ثمّ لم يعد أمام المدنيين أي مكان آمن. وقد لقيت عائلات بأكملها مصرعها خلال الضربات الجوية لقوات التحالف، حيث قُتل بعضهم داخل بيوتهم، وقُتل البعض الآخر في الأماكن نفسها التي اتخذوها ملجأً، بينما قُتل آخرون وهم يحاولون الفرار. ورغم مرور ثمانية أشهر على العملية، لا يزال التحالف ينكر تلك المأساة الإنسانية التي نجمت عن حملته العسكرية، ولا يزال الضحايا محرومين من تحقيق العدالة أو من الحصول على تعويضات عمّا لحق بهم. وتهيب منظمة العفو الدولية بالدول الأعضاء في التحالف أن تبادر بإجراء تحقيقات نزيهة على وجه السرعة بخصوص الادعاءات عن انتهاكات القانون الدولي وعن الإصابات في صفوف المدنيين. ويجب على هذه الدول أن تكفل تقديم تعويضات للضحايا، والمساعدة بشكلٍ كافٍ في الأعمال الملحّة التي تحتاجها مدينة الرقة لإزالة الألغام وإعادة الإعمار.



منظمة العفو
الدولية

رقم الوثيقة: MDE 24/8367/2018

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org